

Distr.: General
9 April 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام 2024

الدورة التاسعة والسبعون

27 تموز/يوليه 2023 - 24 تموز/يوليه 2024

البند 23 (أ) من القائمة الأولية

البند 7 (أ) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون

تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس في مجال

السياسات العامة

تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات
لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية:
اتفاق التمويل المتعلق بدعم الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة

أولاً - اتفاق تمويل دعم الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة

1 - أقر قادة العالم، في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي عُقد تحت رعاية الجمعية العامة في 18 و 19 أيلول/سبتمبر 2023، بالحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات معجلة جريئة وطموحة وعادلة تقضي إلى التحول في مجال التنمية المستدامة. لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 يتطلب تقوية نظام تعددية الأطراف. وفي حين أن المسؤولية الأساسية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة تقع على عاتق الدول الأعضاء، فإن للأمم المتحدة مكانة فريدة تتيح لها تقديم دعم مصمم خصيصاً للحكومات لدفع عجلة التقدم، وذلك من خلال نطاق انتشارها العالمي وما تضطلع به من مهام في مجال الدعوة، وما تملكه من خبرة متنوعة في الدعم السياساتي، وقدرة لا مثيل لها على الدعوة إلى عقد الاجتماعات، وعلى دعم الحكومات للحصول على التمويل من أجل التنمية المستدامة والاستفادة منه.

2 - بيد أن تعددية الأطراف القوية تتطلب تمويلاً قوياً. ومع تزايد التحديات العالمية حجماً وتعقيداً، تواجه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية زيادة هائلة في الطلب على خدماتها ولكنها تعاني من نقص مستمر في التمويل اللازم للتصدي لهذه التحديات بفعالية. وعلى الرغم من الالتزام العالمي بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، لم يشهد التمويل المقدم للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة زيادة ملحوظة بين عامي 2015 و 2022، في حين زادت المساعدة الإنمائية الرسمية بنحو 56 في المائة خلال الفترة الزمنية



نفسها. وفي غياب زيادة كبيرة في حجم المساهمات المقدمة لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية، أضحت الحاجة إلى إجراء تغييرات في نوع التمويل المقدم وتتبع قاعدة الجهات المانحة أكثر إلحاحاً.

3 - وتحد المستويات المرتفعة حالياً من المبالغ المخصصة، لا سيما تلك المخصصة لمشاريع محددة، من قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الاستجابة للأولويات الوطنية بشكل استراتيجي، وتقديم حلول سياساتية متكاملة، وبناء القدرة على الصمود والحد من المخاطر، والتصدي لأزمات التنمية بمرونة وسرعة. وتزيد أيضاً من تكاليف المعاملات، والتششت، والتقلبات، والتنافس بين الكيانات - وهي تقوض في نهاية المطاف قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو يتسم بالفعالية والاتساق والكفاءة. والأمم المتحدة هي المؤسسة المتعددة الأطراف التي توجد لديها أعلى حصة من التمويل المخصص. ففي عام 2022، كانت نسبة 83 في المائة من موارد الأمم المتحدة الموجهة للأنشطة الإنمائية والإنسانية موارد مخصصة، بينما كان هذا الرقم أقل بكثير في المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى مثل مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية.

4 - ولذلك، من الضروري أن تتخذ الدول الأعضاء خطوات ملموسة وفي الوقت المناسب لتحسين نوعية التمويل الذي تقدمه إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما من خلال: (أ) تعزيز التمويل الأساسي وزيادة مرونة التمويل غير الأساسي وإمكانية التنبؤ به؛ و (ب) زيادة المساهمات في التمويل الجماعي المشترك بين الوكالات؛ و (ج) موازنة المساهمات مع الأولويات والاحتياجات المحددة في الاستراتيجيات والميزانيات، وفي أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على الصعيد القطري؛ و (د) تنسيق المتطلبات بين جميع الجهات المانحة.

5 - وفي الوقت نفسه، يتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مواصلة اتخاذ خطوات فعالة لتعزيز مساءلتها أمام الدول الأعضاء ولبناء الثقة لديها. وتماشياً مع الإصلاح الجاري للمنظومة، من الضروري أن تقوم كيانات الأمم المتحدة بما يلي: (أ) تعزيز المساءلة والشفافية فيما يتعلق بالنتائج واحتياجات التمويل والنفقات؛ و (ب) العمل بسلاسة كمنظومة واحدة على تعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساهمة في ذلك على نحو متكامل ومعجل؛ و (ج) توفير رؤية واضحة بشأن ما يتحقق من نتائج وأثر من خلال التمويل الأساسي والمرن؛ و (د) تعزيز أوجه الكفاءة المحققة داخل الكيانات وفيما بينها لزيادة الموارد المخصصة للبرامج بدلاً من التكاليف الإدارية.

6 - ويمثل اتفاق التمويل مسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وينص على إجراءات محددة لكل منهما، وهي إجراءات مترابطة يعزز بعضها بعضاً. ويشكل التمويل المرن عامل تمكين ضروري لفعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمنظومة الفعالة تكون في حد ذاتها بمثابة حافز لتوفير تمويل أفضل نوعية. وتقتضي الالتزامات المبينة أدناه أن تضطلع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة بتنفيذها بصفة فردية وجماعية. وفي النهاية، يمثل اتفاق التمويل هذا الالتزام المشترك على الصعيد العالمي، وعلى أعلى المستويات، بميثاق الأمم المتحدة، وبتحقيق خطة عام 2030. وهو يمثل صكاً غير ملزم لاتخاذ إجراءات طوعية من جانب فرادى الدول الأعضاء وشركاء التعاون الآخرين وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ثانيا - الالتزامات المتبادلة بموجب اتفاق التمويل

ألف - الهدف 1: تعزيز التوجه الاستراتيجي وسرعة الاستجابة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على نحو يدعم تحقيق نتائج أهداف التنمية المستدامة وفقا للاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية، ويرتكز على مبادئ الأمم المتحدة وقواعدها ومعاييرها المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، وعلى ميثاق الأمم المتحدة

7 - ما فتئت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تضطلع بمزيج من المهام التنفيذية والمعيارية في مجال الدعم السياساتي، ولكن ظلت معظم نفقاتها وقدراتها على الصعيد القطري موجهة لفترة طويلة على تقديم الخدمات بشكل مباشر من خلال المشاريع. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى النسبة المخصصة من التمويل المقدم للأمم المتحدة. وفي حين أن التمويل المخصص يمكن أن يوفر موارد مهمة لمبادرات أو مشاريع محددة، فإنه يمكن أن يطرح أيضا تحديات كبيرة أمام الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بتلبية توقعات الدول الأعضاء بشأن تقديم الدعم الاستراتيجي والشامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يعيق التمويل المخصص تخصيصا حصريا قدرة كيانات الأمم المتحدة على الاستجابة وعلى تكيف تدخلاتها مع الاحتياجات والأولويات الوطنية، وعلى الاستجابة على نحو مرن وسريع لحالات الطوارئ الاجتماعية والاقتصادية.

8 - وتمثل الموارد الأساسية أكثر أنواع التمويل المقدم لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية مرونة واستراتيجية. والتمويل الأساسي أمر ضروري لضمان قدرة الأمم المتحدة على تقديم الحلول الشاملة والكلية في مجال التنمية المستدامة من النوع الذي تتطلبه خطة عام 2030. وهو يمكن المنظمة من توسيع نطاق مهامها المعيارية وقدراتها في مجال الدعوة إلى عقد الاجتماعات والدعوة السياساتية وتحقيق الاستفادة وبناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد التمويل الأساسي في خفض التكاليف الإدارية وزيادة الأثر الاستراتيجي. ويشكل النمو المنخفض للغاية في المساهمات الأساسية نسبة إلى المساهمات المخصصة تهديدا حقيقيا للاتساق والفعالية في العمل الإنمائي الذي تقوم به الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان زيادة حصة الموارد الأساسية من مجموع التمويل الموجه للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها المنظمة، وأن تكون هذه المساهمات قابلة للتنبؤ بها - لا سيما من خلال اتفاقات متعددة السنوات حيثما أمكن ذلك - ومقدمة من قاعدة عريضة من الدول الأعضاء والشركاء الآخرين في التمويل.

9 - وفي الوقت نفسه، هناك درجات متفاوتة من التخصيص ترتبط بأدوات التمويل المختلفة. ويمكن لبعض أنواع التمويل المخصص أن توفر مستويات أعلى من المرونة وبالتالي قدرا أكبر من فرص التعاون والنتائج الاستراتيجية. وسواء كانت المساهمات موجهة إلى كيان معين أو إلى صندوق تمويل جماعي مشترك بين الوكالات، وسواء كانت مخصصة لبلد معين أو لبلدان معينة أو لغرض مواضيعي معين، فثمة مجال لأن يكون هذا التمويل مرنا قدر الإمكان من خلال دعم النتائج الاستراتيجية العامة لخطة معينة أو برنامج معين. ويبين مرفق لهذه الوثيقة أنماط التمويل مع توضيح الفروق بين درجات التخصيص.

10 - ويعتمد التمويل المتأتي من التبرعات الموجهة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حاليا اعتمادا كبيرا على عدد محدود من المساهمين، حيث تمثل الجهات المانحة العشر الأوائل من الدول الأعضاء حوالي 50 في المائة من إجمالي التمويل. وهذا الاعتماد على مجموعة صغيرة من مصادر التمويل يزيد من هشاشة الميزانية. فهناك حاجة إلى أن تواصل الأمم المتحدة العمل على تنويع قاعدة التمويل، بسبل منها توسيع

مجموعة الحكومات المقَدِّمة للتمويل وكذلك تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الدولية والصناديق الرأسيّة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف.

11 - ويجب أن تكون كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على استعداد لترجمة التمويل الأكثر مرونة إلى نتائج تحويلية ملموسة في مجال التنمية المستدامة، وذلك في المقام الأول من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع. ويتعين على المنظمة تسخير دعمها السياساتي وجهودها الدعوية من أجل التنمية المستدامة بشكل كامل والتعجيل بتوسيع نطاقهما (بناء على طلب البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية). ويتعين عليها أيضا عقد اجتماعات لأصحاب المصلحة من أجل إقامة شراكات قوية، وتحديد المصادر المتعددة لتمويل التنمية المستدامة والاستفادة منها، ودعم بناء القدرات في الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني. ويجب أن تكون قادرة على تبيان نتائج هذا العمل (بما في ذلك نواتجه وأثره) بوضوح على جميع المستويات. وستقوم الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بدعم تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقيات المعيارية الحكومية الدولية والدعوة إلى تنفيذها، بناء على طلب الحكومة المضيفة وبالتنسيق معها، فضلا عن تفعيل خطط العمل على نطاق المنظومة تفعيلًا كاملاً.

12 - ويجب تسليط الضوء على النتائج التي يحققها التمويل الأساسي والمرن، بحيث يمكن مساءلة الحكومات عن مساهماتها أمام مواطنيها. وينبغي الاستمرار في إشراك الجهات المساهمة في التمويل الأساسي، إلى جانب الجهات التي تقدم تمويلاً مخصصاً للأنشطة القطرية، في عمليات الحوار بشأن الشراكات على الصعيد القطري. وعلاوة على ذلك، يلزم وضع نظم أفضل من أجل ضمان الشفافية التامة والمساءلة وتقديم تقارير عالية الجودة إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك ما يتعلق بالروابط بين النفقات والنتائج. ويعد تقديم تقارير منتظمة عن النتائج إلى الهيئات الإدارية والحكومات المضيفة والشركاء في التنمية أمراً بالغ الأهمية بوجه خاص، يعززه تقييم مستقل على نطاق المنظومة.

13 - ولذلك، سعياً لدعم منظومة إنمائية للأمم المتحدة أكثر استراتيجية واستجابة وتأثيراً واستناداً إلى المبادئ، ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) زيادة حصة ميزانيات كيانات الأمم المتحدة الممولة من الموارد الأساسية أو غير المخصصة التي يمكن التنبؤ بها؛

(ب) تعزيز مرونة التزامات التمويل غير الأساسي، بما في ذلك على الصعيد القطري.

14 - وفي الوقت نفسه، وسعياً لتحقيق الهدف ذاته، ستقوم كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بما يلي:

(أ) البرهنة بوضوح على مساهمة الأمم المتحدة في تحقيق نتائج أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) ضمان تسليط الضوء على جميع المساهمات الأساسية والمرنة والاعتراف بها، والشفافية فيما يتعلق باحتياجات التمويل والميزانيات والنفقات مقابل النتائج.

باء - الهدف 2: منظومة إنمائية للأمم المتحدة أكثر تعاوناً وتكاملاً، تعمل في إطار من المشاركة للتصدي للتحديات المعقدة في مجال التنمية المستدامة

15 - يتطلب الطابع المتكامل الذي تتسم به خطة عام 2030 منظومة إنمائية للأمم المتحدة يمكنها العمل في إطار جماعي، وتتجنب العمل بشكل منفرد والتنافس على الموارد، وتحقق نتائج جماعية تقضي إلى عدم ترك أحد خلف الركب مع الوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب. ويكمن هذا الهدف الأساسي في صميم عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي يقودها الأمين العام وتدعو إليها الدول الأعضاء مراراً وتكراراً. وتتبوأ الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة الآن، في ظل قيادة المنسقين المقيمين، مكانة مثالية تمكنها من أن تؤدي دوراً حفاذاً لدفع عجلة التقدم بشأن التحولات المستدامة للتعبيل بإنجاز أهداف التنمية المستدامة - ولكن هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لضمان قيام كل من كيانات التمويل وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتيسير العمل المشترك ودعم التنسيق على نحو كاف.

16 - وتعد صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات أدوات رئيسية لتوفير تمويل غير أساسي استراتيجي يمكن التنبؤ به ويتسم بالمرونة، ولتمكين التحول من العمل على نحو مجزأ وجامد إلى العمل المتكامل والمنسق. ويمكن أن تكون صناديق التمويل الجماعي هذه، إذا ما تم تصميمها ورسمتها وتشغيلها بشكل جيد، بمثابة مراكز ثقل لتحسين فعالية المعونة، وزيادة المواءمة بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، وخفض تكاليف المعاملات التي تتحملها الدول الأعضاء والشركاء المنفذون.

17 - وعلى الصعيد العالمي، يستفيد نموذج التمويل الجماعي مما لدى كيانات الأمم المتحدة من مزايا نسبية مع السعي إلى إنشاء حافظة متنوعة تربط الجهود العالمية بالجهود القطرية. ويُعد الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة بمثابة آلية التمويل المبتكرة الأساسية للأمم المتحدة، وهي آلية مصممة بشكل استراتيجي لتحفيز التحولات السياسية العميقة ودفع عجلة الاستثمارات الاستراتيجية الضرورية للعودة بالعالم إلى المسار الصحيح المؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشكل صندوق بناء السلام الأداة الرئيسية التي تستخدمها المنظمة لتقديم دعم سريع ومرن وحفّاز لأولويات الوقاية وبناء السلام على الصعيد الوطني، مع التركيز على الإدماج، ولا سيما إدماج النساء والشباب، والحفاظ على المكاسب التي تحققت من عمليات السلام، والنهج العابرة للحدود. ويتطلب هذان الصندوقان - إلى جانب صناديق التمويل الجماعي الأخرى ذات الطابع المواضيعي والمستوى العالمي - زيادة الرسمة من التبرعات إذا أُريد لها أن تلبّي الطموحات العالية والطلبات العالمية على ما تقدمه من دعم.

18 - وتعد صناديق التمويل الجماعي على الصعيد القطري أدوات استراتيجية مهمة لتيسير إقامة الشراكات وتحفيز العمل المشترك بين الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. ويمكن أن توفر هذه الصناديق محفل شراكة للمنسقين المقيمين حتى يتسنى رصد الموارد للعناصر الاستراتيجية في أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وضمان المواءمة مع الأولويات والاحتياجات الوطنية، وإقامة حوارات استراتيجية مع أصحاب المصلحة حول المسائل الرئيسية، وتيسير التحولات الجذرية على صعيد السياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وزيادة المساهمات في التمويل الجماعي ينبغي أن يكملها قبول كيانات الأمم المتحدة لهذه الصناديق وتوليها زمام إدارتها، واتخاذ خطوات للاستمرار في تعزيز ميزات الجودة في هذه الصناديق، فضلاً عن إجراء تقييمات وتعزيز التقارير القائمة على النتائج بشأن هذه الآليات.

19 - ومنذ إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2019، اتخذت المنظمة خطوات كبيرة للعمل كمنظومة واحدة، مع تمكين المنسقين المقيمين، من أجل تقديم الدعم المتسق والفعال والكفؤ اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكن تظل هناك تحديات قائمة، ويتعين على الأمم المتحدة أن تعجل بنهجها المنسق على مستوى التحليل، والتخطيط، وتنفيذ البرامج، ودعم السياسات في مجال التنمية. ومن المهم التنسيق الوثيق مع حكومات البلدان المضيفة لتحقيق أقصى قدر من المواءمة بين أطر التخطيط والتمويل من جهة والاحتياجات والأولويات الوطنية من جهة أخرى، ولتعزيز القدرات المحلية للبلدان المضيفة في عمليات تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها وإدارة بياناتها وتقييمها. ويجب زيادة تعزيز جودة التقارير بشأن النتائج الجماعية وتوافر التقييمات على نطاق المنظومة، سواء على الصعيد القطري أو الإقليمي أو العالمي. ويلزم أيضا توسيع نطاق العمل المشترك على تعبئة الموارد على جميع المستويات، إلى جانب العمل الجماعي على تطوير وتنفيذ صناديق تمويل جماعي جيدة التصميم. ويجب أن تعمل الكيانات على الحد من النهج الانعزالية المتبعة في تعبئة الموارد، ولا سيما على الصعيد القطري، وأن تساهم بنشاط في تحقيق النتائج الجماعية المبينة في أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. ويجب على كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا أن تستفيد من مزاياها النسبية، في امتثال تام لولاية كل منها، لزيادة تعزيز التعاون والتآزر والتنسيق مع جهود المساعدة الإنسانية وجهود بناء السلام.

20 - ومن الضروري أن تقدم الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة الدعم اللازم لنظام المنسقين المقيمين من أجل ضمان اضطراره بمهام التنسيق على نحو فعال دعما لعمل الأمم المتحدة المتكامل فيما يتعلق بخطة عام 2030. ويؤدي المنسقون المقيمون دورا حيويا في إيجاد الحلول اللازمة للتعبيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقا للأولويات الوطنية، من خلال تيسير نقل الخبرة في مجال السياسات من جميع أنحاء الأمم المتحدة، وحشد مختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف توليد نتائج يتجاوز ما يُتوقع من مجموع أجزائها، وتيسير إقامة الشراكات الاستراتيجية، والقيام في كثير من الأحيان بتنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ عند حدوث الأزمات. وستواصل الأمم المتحدة اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان توفير اختصاصيين ذوي كفاءات عالية في مجال التنسيق، وتحقيق الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بنتائج وميزانيات نظام المنسقين المقيمين، وتقديم تقارير واضحة عن النتائج المحققة على نطاق المنظومة دعما لأهداف التنمية المستدامة.

21 - ولدعم منظومة إنمائية للأمم المتحدة أكثر تعاونا وتكاملا، ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) زيادة المساهمات في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات لتعزيز النتائج الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على جميع المستويات؛

(ب) توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لنظام المنسقين المقيمين.

22 - وفي الوقت نفسه، وسعيا لتحقيق الهدف ذاته، ستقوم كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بما يلي:

(أ) تعزيز العمل المشترك على تعبئة الموارد وإقامة الشراكات، وآليات التمويل الجماعي؛

(ب) تقديم الدعم الكامل لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الدور القيادي للمنسقين المقيمين، واتباع نهج شامل تيسير على دربه الأمم المتحدة ككل إزاء جميع جوانب دورة التخطيط الإنمائي.

جيم - الهدف 3: زيادة كفاءة وتبسيط منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على نحو يزيد إلى أقصى حد من الموارد البشرية والمالية المتاحة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

23 - أحرزت الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقدماً كبيراً في جهودها الجماعية الرامية إلى تحقيق أوجه الكفاءة منذ عام 2019. وفي عام 2023، قدرت مكاسب الكفاءة التي حققتها كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بمبلغ 405 ملايين دولار أمريكي. وفي حين أن مكاسب الكفاءة ليست غاية في حد ذاتها، فإن كل دولار يتم توفيره من خلال زيادة كفاءات العمليات يترجم إلى دولار إضافي يتم تخصيصه للأنشطة الإنمائية، ولذلك تُعتبر هذه الجهود بالغة الأهمية. ولكن هناك سقف أعلى لمزيد من الطموح بشأن أوجه الكفاءة في الأمم المتحدة، لا سيما في تنفيذ المبادرات على نطاق المنظومة على جميع المستويات، وكذلك من خلال زيادة تبادل ممارسات وخدمات تسيير الأعمال فيما بين الكيانات.

24 - ومع زيادة المرونة في التمويل، هناك حاجة أيضاً إلى زيادة المرونة في نماذج الأعمال التجارية التي تأخذ بها كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما الميزانيات وترتيبات التوظيف. ومن المهم أن تضمن الكيانات مواءمة البرامج والقدرات والتشكيلات القطرية مع الأولويات المحددة في الخطط الاستراتيجية والميزانيات، وتكييفها مع الاحتياجات والأولويات في أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة على الصعيد القطري. ويجب أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قادرة على الاستجابة في الوقت المناسب لطلبات الحصول على قدرات استشارية وسياساتية قصيرة الأجل على الصعيد القطري. وبالمثل، هناك حاجة إلى مزيد من العمل سعياً لتحقيق قابلية التشغيل التبادلي بشكل تدريجي عبر منصات البيانات والإبلاغ للحد من أوجه عدم الكفاءة والازدواجية بين العمليات الخاصة بكل كيان والعمليات المشتركة بين الوكالات. ويلزم توزيع قدرات المنظومة الإنمائية في البلدان بعناية لكي تتمكن من تقديم الدعم الفعال لاحتياجات البلدان ومطالبها، مع تزويد الهيئات الإدارية بانتظام بمعلومات مستكملة عن تشكيلات ملاك الموظفين ومواقعهم.

25 - وللدول الأعضاء أيضاً دور هام توديه في المساعدة على الحد من العمليات غير المتسمة بالكفاءة والمتطلبات الثنائية لكيانات الأمم المتحدة. ويمكن للتنسيق بين الجهات المساهمة من الدول الأعضاء بشأن الاتفاقات القانونية، وإبراز دورها، والإبلاغ، والتقييمات، أن يخفف بشكل كبير من العبء الواقع على موظفي الأمم المتحدة، ويعزز الطابع المتعدد الأطراف لهذا التمويل. ويمكن أن يساعد تبادل المعلومات بين كيانات مثل وحدة التفتيش المشتركة، ومكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في الحد من ازدواجية عمليات التقييم التي تجريهافرادى الدول الأعضاء. وتقع على عاتق كل من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة مسؤولية مشتركة لتنفيذ التوصيات المتفق عليها المنبثقة عن التقييمات المشتركة، وضمان مواءمة جميع المساهمات مع الخطط الاستراتيجية وأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وأطر التمويل.

26 - ولدعم زيادة كفاءة وتبسيط منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة، والعمل على الحد من إبراز الأدوار الفردية، وعمليات الإبلاغ والتقييم، ومتطلبات الشراكة؛

(ب) ضمان مواءمة التمويل غير الأساسي مع الأولويات والاحتياجات الاستراتيجية المحددة في خطط الأمم المتحدة الاستراتيجية وميزانياتها المعتمدة من قبل الهيئات الإدارية، وأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة على الصعيد القطري.

27 - وفي الوقت نفسه، وسعياً لتحقيق الهدف ذاته، ستقوم كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بما يلي:

- (أ) تعزيز تحقيق أوجه الكفاءة وعرضها بوضوح والإبلاغ عنها إلى الهيئات الإدارية؛
- (ب) ضمان مواءمة البرامج والقدرات مع الأولويات والاحتياجات الاستراتيجية المحددة في خطط الأمم المتحدة الاستراتيجية وميزانياتها المعتمدة من قبل الهيئات الإدارية، وأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة على الصعيد القطري.

ثالثاً - التنفيذ والرصد

28 - يتعين على الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاق التمويل على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وينبغي الاضطلاع بالتنفيذ على أساس فردي، أو بشكل جماعي حيثما كان ذلك مناسباً. وينبغي أن يقوم كل من الشركاء المساهمين والحكومات المضيفة بدور في تنفيذ التزامات الدول الأعضاء.

29 - وسيستخدم إطار عالمي للرصد والإبلاغ لقياس التنفيذ الجماعي من قبل الدول الأعضاء ومن قبل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد العالمي. وستقدم التقارير السنوية عن التنفيذ الجماعي إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وستُنشأ أيضاً منصة على شبكة الإنترنت لتقديم تقارير مستكملة بانتظام عن التنفيذ على الصعيد العالمي. ومن المهم تكملة القياس الكمي للتنفيذ بإطار قوي للرصد النوعي من خلال تقديم التقارير عن النتائج وإجراء التقييمات والتقديرات، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل مثل المساهمات المقدمة من أجل القضاء على الفقر، أو تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات المعيارية.

30 - وتشجّع الهيئات الإدارية لفرادى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بقوة على إجراء حوارات سنوية بشأن تنفيذ اتفاق التمويل على أساس كل كيان على حدة. ويمكن لفرادى الكيانات أن تقوم، في سبيل دعم هذه الحوارات، وبالتشاور مع هيئاتها الإدارية، بوضع أطر للرصد والإبلاغ باستخدام الالتزامات المذكورة أعلاه، على أن تكون مقترنة بمؤشرات وأهداف مصممة حسب السياق المحدد لذلك الكيان. وينبغي لفرادى الكيانات، حيثما كان ذلك مناسباً، أن تقدم تقارير إلى هيئاتها الإدارية عن تنفيذ كل منها للالتزامات الواردة في الاتفاق، فضلاً عن مساهمتها في التنفيذ الجماعي من جانب مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

31 - ويُحث المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة على إجراء حوارات مخصصة مع الحكومات المضيفة والشركاء في التنمية - بما في ذلك الجهات الرئيسية من مقدمي التبرعات الأساسية - بشأن التنفيذ المحلي لاتفاق التمويل، وعلى المشاركة في وضع استراتيجيات من أجل تعاون إنمائي أكثر فعالية على الصعيد القطري لدعم أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ويمكن لتلك الجهات أن تختار وضع أطر للرصد والإبلاغ خاصة بأفرقة قطرية بعينها تابعة للأمم المتحدة، مقترنة بمؤشرات وأهداف مصممة خصيصاً، على أساس هذه الحوارات. ومن المهم أن يفهم الوزراء والسفراء وكبار موظفي الأمم المتحدة في البلدان النامية الالتزامات المتبادلة الواردة في اتفاق التمويل، وأن يسطعوا بدور نشط في تنفيذها. وستعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مجتمعاً على الترويج لأهمية وفوائد مرونة التمويل وإمكانية التنبؤ به على جميع المستويات، فضلاً عن البرمجة المشتركة.

32 - وستصدرُ سجلات أداء سنوية لتتبع التنفيذ الفردي من قبل الحكومات، وذلك من أجل دعم مناقشات الشراكة مع البلدان المساهمة، وضمان تحقيق الوعي التام والمساءلة الكاملة في عواصم تنفيذ اتفاق التمويل. ولن تُتاح سجلات الأداء المذكورة للجمهور، وإنما فقط للدولة العضو المعنية. ويمكن لفرادى الدول الأعضاء أيضاً أن تتطوع لتقديم تقارير عن تنفيذها لاتفاق التمويل، وتقديم تعهدات محددة، خلال مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، الذي تعقده الجمعية العامة للأمم المتحدة سنوياً.

33 - ويمكن أيضاً استعراض تنفيذ اتفاق التمويل من قبل فرادى كيانات الأمم المتحدة في إطار التقييمات المنتظمة التي تجريها شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، في حين يمكن استعراض تنفيذه من قبل الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إطار استعراضات الأقران المنتظمة. وبالإضافة إلى ذلك، سيُجرى استعراض نصف سنوي مستقل للتقدم المحرز بشأن اتفاق التمويل، قبل الجزأين المتعلقين بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعامي 2026 و 2028.

المرفق

أنماط طرائق التمويل ومستويات التخصيص لأغراض التنمية المستدامة

مساهمات الكيانات المنفردة	المساهمات المشتركة بين الوكالات
<p>المساهمات غير المخصصة</p> <p>المساهمة المقررة (معمونة لجنة المساعدة الإنمائية من النوع B02 أو B021)</p> <p>مساهمة بمبلغ ثابت محسوبة على أساس صيغة متفق عليها تتعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدفعها عند التوقيع على معاهدة</p>	<p>المساهمة المرنة في صندوق استثماري متعدد الشركاء على الصعيد العالمي (معمونة لجنة المساعدة الإنمائية من النوع B022 أو B031؛ المتلقي ذو الرمز 998، مقترنة برموز القنوات لصناديق التمويل الجماعي التابعة للأمم المتحدة)</p> <p>مساهمة مالية "أساسية" في صندوق تمويل جماعي عالمي مشترك بين الوكالات (على سبيل المثال: الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، وصندوق بناء السلام، وصناديق التمويل الجماعي العالمية المعنية بمواضيع محددة، المتسمة بالمرونة التامة في نطاق اختصاصات الصندوق)</p>
<p>التبرع الأساسي (غير المخصص) (معمونة لجنة المساعدة الإنمائية من النوع B02 أو B021)</p> <p>تبرع غير مقيد في ميزانية كيان الأمم المتحدة، يتسم بالمرونة التامة (في إطار الحدود المبينة في الولايات، ولوائح الهيئات الإدارية، وما إلى ذلك)</p> <p>تبرع عيني أساسي غير مقيد (غير مخصص)</p> <p>معاملات الإيرادات المسجلة للتبرعات بالسلع و/أو الخدمات، وفقا للسياسات المحاسبية للمنظمة</p>	<p>الصناديق المواضيعية الخاصة بوكالات منفردة (معمونة لجنة المساعدة الإنمائية من النوع B032؛ المتلقي ذو الرمز 998)</p> <p>مساهمات مختلطة في آلية تمويل كيان منفرد ترمي إلى دعم النواتج الرفيعة المستوى في إطار الخطة الاستراتيجية؛ حيث يقوم كيان منفرد تابع للأمم المتحدة بدور مدير الصندوق ويتخذ القرارات بشأن مخصصات الصندوق</p>
<p>التمويل الإقليمي (معمونة لجنة المساعدة الإنمائية من النوع B032؛ متلقي إقليمي)</p> <p>مساهمة مالية لوكالة منفردة، تتسم بالمرونة التامة داخل حدود منطقة معينة (على سبيل المثال: أفريقيا وجنوب آسيا)</p>	<p>المساهمة المرنة في صندوق استثماري متعدد الشركاء على الصعيد الإقليمي (معمونة لجنة المساعدة الإنمائية من النوع B031؛ متلقي إقليمي)</p> <p>مساهمة مالية في صندوق استثماري متعدد الشركاء مشترك بين الوكالات لمنطقة معينة، تتسم بالمرونة التامة في نطاق اختصاصات الصندوق</p>

المساهمات المشتركة بين الوكالات

مساهمات الكيانات المنفردة

المساهمة المرنة في صندوق استثماري متعدد الشركاء على الصعيد القطري (معمونة لجنة المساعدة الإنمائية من النوع B031؛ خاص ببلدان متلقية بعينها)

مساهمة مالية في صندوق استثماري متعدد الشركاء مشترك بين الوكالات لبرنامج تعاون معين قطري أو متعدد الأقطار، تتسم بالمرونة التامة في نطاق اختصاصات الصندوق

التخصيص المواضيعي لموضوع في صندوق استثماري متعدد الشركاء (معمونة لجنة المساعدة الإنمائية من النوع B033)

مساهمة مالية في هدف أو موضوع معين واحد أو أكثر من الأهداف أو الأهداف الفرعية أو الموضوعات في صندوق استثماري متعدد الشركاء بناء على نوع التخصيص المسموح به في اختصاصات الصندوق (بغض النظر عن المستوى الجغرافي)

البرنامج المشترك (معمونة لجنة المساعدة الإنمائية من النوع B031 أو B033؛ أي متلقي)

مساهمات مالية أو عينية في برنامج مشترك بين منطمتين أو أكثر من منظمات الأمم المتحدة المشاركة التي تعمل معا على صعيد قطري أو إقليمي أو عالمي.

تمويل البرنامج القطري (المعمونة من النوع B032؛ خاص ببلدان متلقية بعينها)

مساهمة مالية لوكالة منفردة، تتسم بالمرونة التامة داخل حدود برنامج قطري أو متعدد الأقطار

المساهمات المخصصة للموضوع فرعي أو هدف فرعي (معمونة لجنة المساعدة الإنمائية من النوع B033؛ المتلقي ذو الرمز 998)

مساهمة مالية موجهة إلى فئات فرعية من الأهداف الاستراتيجية (على سبيل المثال: البيئة/إزالة الكربون أو التعليم/تدريب المعلمين) ولكن دون قيود جغرافية

التمويل المواضيعي الخاص ببلدان بعينها (معمونة لجنة المساعدة الإنمائية من النوع B033؛ خاص ببلدان متلقية بعينها)

مساهمة مالية في ناتج معين أو نواتج معينة في إطار برنامج قطري لكيان ما، دون مزيد من القيود

تمويل المشاريع (معمونة لجنة المساعدة الإنمائية من النوع C01)؛ مساهمة مالية أو عينية لمشروع معين في بلد معين

التمويل المقيد بشروط

مساهمة مالية مقيدة بشروط معينة من حيث قيود الشراء

المساهمات المخصصة

المساهمات المخصصة تخصيصاً حصرياً